

السفير الهندي: نسعى لجذب الاستثمارات الأجنبية الضخمة إلى الهند



السفير الهندي ساتيش شانده ميها يتوسط المشاركين في المؤتمر (متمن غوزال)

فئة المستثمرين في الكويت الذين لهم علاقات اقتصادية طويلة مع الهند. من جانبه استعرض ممثل عن وزير المالية الهندي والوكيل المشارك لشؤون أسواق رأس المال وإدارة الشؤون الاقتصادية د. توماس مانويو أن الهند تساهم بنسبة 6% في إجمالي الناتج العالمي وتعد ثاني أسرع نمو بعد الصين بين اقتصاديات العالم الرئيسية.

وأكد على أن الهند أصبحت إحدى المناطق الأكثر نشاطاً وحيوية على الصعيد العالمي، فنصيب الفرد من متوسط الثروة تضاعف خمس مرات في العشرين سنة الأخيرة.

وأفاد مانويو بأن تكنولوجيا المعلومات تشكل وجهة الاقتصاد الهندي الحديث، وتعد أسرع القطاعات نمواً، حيث تدر على البلاد حوالي 13 مليار دولار سنوياً. يحتل الاقتصاد الهندي المركز العاشر عالمياً من حيث تبادل العملات.

وقال أن الهند تصدق في المرتبة الثانية على مستوى العالم في الإنتاج الزراعي، وتشكل الزراعة والقطاعات المرتبطة بها مثل الغابات والأخشاب وصيد الأسماك 18.6% من إجمالي الناتج المحلي وتوظف 60% من إجمالي القوى العاملة.

وأشار إلى تقرير البنك الدولي الذي توقع تحقيق الاقتصاد الهندي نمواً يقدر بـ 6.9% في العام المالي 2012-2013 على الرغم من المشاكل التي تواجهها والتي من بينها تبني السياسات غير المؤكدة والعجز المالي والتضخم.

● **منى الدغهي**

قال سفير الهند لدى الكويت ساتيش شانده ميها أن الهند تعتبر ثاني أسرع اقتصاد من حيث النمو في العالم، مشيراً إلى أن قوتها الرئيسية تشمل اتفاق نمو قوية ومستقرة تدعمها معدلات الادخار ونسب الاستثمار المرتفعة إلى جانب الطلب المحلي القوي، ودرجة عالية من الاستقرار السياسي والمؤسسات القوية وأسواق رأس المال العميقة وقطاع خاص قوي وقادر على المنافسة وتدفق رؤوس أموال أجنبية مهمة واحتياطيات كبيرة من العملات الأجنبية.

وأضاف خلال مؤتمر عقده وزارة المالية لحكومة الهند بالتعاون مع شركة جيوجيت بي إن بي باربياس للخدمات المالية أمس أن حكومة الهند قامت باتخاذ العديد من المبادرات في الأونة الأخيرة التي تهدف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية الضخمة إلى الهند.

وأكد السفير في كلمته خلال مؤتمر المستثمرين تحت عنوان: «الهند: الوجهة الاستثمارية الحقيقية»، على أن قواعد الاستثمار الحرة الجديدة توفر فرصة جذابة للمستثمرين مساوية إلى استقطاب الاهتمام خاصة من قبل ريادة طريق المستثمر الأجنبي المؤهل (RFI).

وعزا السفير الهندي عقد المؤتمر في الكويت للاهتمام واسع النطاق في فهم المتطلبات والأليات للوصول إلى أسواق رأس المال الهندي من خلال طريق (RFI)، خاصة من جانب كبار المستثمرين، مشيراً إلى أن هذه المبادرة ستطبع شوطاً طويلاً نحو بناء الثقة والراحة بين

مصالح المنتجين والمستهلكين على حد سواء.

وجاءت تصريحات الوزير لـ «كونا» عقب عشاء عمل أقامته مؤسسة النفط الكويتية وشركاؤها على شرف وزراء نفط دول منظمة الأوبك إلى جانب الدول الأخرى المنتجة للبتترول المحلية والدولية ورؤساء آخرين في مجال البترول وديبلوماسيين وأكاديميين بارزين ومحللين وصحافيين يشركون في الندوة الدولية الخامسة لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) التي تنطلق أعمالها اليوم بعنوان «البتترول تعزير الأزدهار ودعم الاستمرارية».

ومن المقرر أن يلقي وزير النفط الجديد هاني حسين كلمة الكويت أمام أشغال الندوة الدولية للطاقة وينتظر أن يسلم فيها الضوء على واقع ومستقبل الصناعة النفطية في العالم بشكل عام والكويت بشكل خاص.

الدواود: العرض والطلب المحدد الرئيسي لمستويات الأسعار

الاستراتيجي عند الحاجة إلى تبديد المخاوف من عدم استقرار السوق العالمي.

وقال الدواود أن المحدد الرئيسي لمستويات الأسعار في كافة الاوقات ميزان العرض والطلب العالمي على النفط الذي قد يتراجع بدرجة أكبر في النصف الثاني من العام الحالي لاسباب عدة اهمها تباطؤ الاقتصاد العالمي وان السعودية أكبر بلد منتج للنفط في العالم بدأت في تقليص إنتاجها بالفعل نتيجة للاوضاع الاقتصادية، وان هناك مؤشرات عدة تسدل على تباطؤ الاقتصاد العالمي ما يترك أثراً سلبياً على مجريات الاسعار.

دعت الحاجة اليه في المستقبل. وردا على سؤال فيما اذا كانت التقارير التي أشارت الى وجود فائض في الإنتاج بأكثر من مليون برميل في اليوم هي التي دفعت بالمنظمة للتفكير في هذا الخيار أشار الوزير الى ان هناك جملة من الأسباب قد تجعل المنظمة تفكر في هذا الخيار خلال هذه المرحلة معتبراً انه من الصعب جدا الحكم على حركة الاسعار خلال فترة قصيرة.

ورأى الوزير حسين ان هناك عدة عوامل تتحكم في السوق بينها العوامل الجيوسياسية والنفسية والمناخية إضافة الى معدلات المخزون الاستراتيجي للدول وهي كلها عوامل تؤثر على الاسعار وعلى السوق بصورة مختلفة داعياً في الوقت نفسه الى ضرورة التريث ودراسة جميع معطيات السوق المستقبلية وعدم اتخاذ القرارات بشكل متسرع وبما يضمن



هاني حسين خلال أعمال الندوة الخامسة لـ «أوبك»

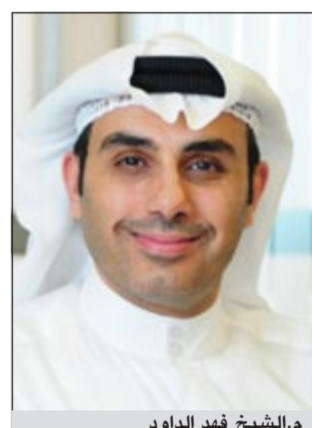
فينا - كونا: قال وزير النفط هاني حسين ان أمام الاجتماع الوزاري الـ 161 لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) توجهات مختلفة بشأن القرار الذي يتعين اعتماده مضيفاً انه من الأرجح جدا ان يوصى وزراء المنظمة بإبقاء سقف الإنتاج البالغ 30 مليون برميل في اليوم دون تعديل.

وكشف حسين لـ «كونا» ان لجنة مراقبة السوق الوزارية عقدت اجتماعاتها مساء الثلاثاء في مقر المنظمة ورفضت جملة من التوصيات بشأن حالة العرض والطلب في سوق النفط العالمية الى وزراء نفط المنظمة لاتخاذ القرار المناسب بشأنها.

وتابع ان المنظمة ستواصل مراقبة اوضاع السوق النفطية العالمية وحركة الاسعار عن كثب إضافة الى العوامل الأساسية للسوق النفطية واتخاذ اي قرار

اشهر كان مسيطرا على أسعار النفط بان تصل الى 150 دولارا للبرميل او اكثر من ذلك، الا انها بدأت منذ أكثر من اسبوع بالتراجع حتى وصلت الى حدود الـ 90 دولارا مما اثار قلق وتخوف البلدان المنتجة للنفط.

وأوضح الدواود ان اجتماع المنظمة في ذلك التوقيت من شأنه ان يعيد التوازن في نفوس كافة الاطراف سواء المنتجة او المستهلكة للنفط بيد ان الدواود عاد واكد ان اتخاذ قرار بخفض الإنتاج من شأنه ان يترك انطباعاً جيداً لدى البلدان المنتجة، لاسيما التي تعول كثيراً في ميزانياتها على الاسعار فوق الـ 100 دولار



م. الشيخ فهد الدواود

قال الخبير في اقتصاديات النفط م. الشيخ فهد الدواود ان اجتماع السوق المنتجة للنفط «أوبك»، اليوم يهدف في المقام الاول الى وضع الآليات المناسبة لاستقرار السوق العالمي للنفط وإعادة التوازن بين العرض والطلب في فترات وجيزة وذلك عن طريق اتخاذ القرارات اما بخفض الإنتاج او المحافظة على نفس المستويات في الفترة المقبلة خصوصا في الدول الكبرى مثل المملكة التي أصبحت تلعب الدور الأكبر والمؤثر في أسعار النفط.

وأضاف الدواود في تصريح صريح صحافي ان التفاؤل قبل

الوزان: «أوبك» صمام الأمان لاستقرار أسعار النفط العالمية

يتحولون الى الادخار بدلا من الاستهلاك.

وأرجع الوزان انخفاض أسعار النفط كذلك الى موسم الصيف والذي عادة ما يكون فيه انخفاض ملحوظ في استهلاك النفط، لافتاً الى ان كل الدول المنتجة تقوم خلال موسم الصيف بعمليات صيانة مجدولة لمصافيها وذلك لانخفاض الطلب على المشتقات النفطية والمواد الهيدروكربونية. ونكر الوزان ان ارتفاع المخزون الاستراتيجي في الولايات المتحدة لأعلى مستوياته اثر أيضا على أسعار النفط، لاسيما ان الولايات المتحدة من الدول الكبرى في استهلاك النفط عالمياً. وقال الوزان ان انخفاض أسعار النفط ليست في صالح الدول المنتجة خصوصا ان هذه

للبرميل، مشيراً الى ان انخفاض الأسعار يرجع الى عدة عوامل أبرزها ضعف الاقتصاد العالمي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي خصوصا المشاكل التي تتعرض لها إيطاليا وإسبانيا واليونان. وبين الوزان ان انخفاض الاستهلاك العالمي على النفط اثر كذلك على الصناعة التصديرية للصين خلال الأشهر القليلة الماضية، وهو مؤشر واضح على ضعف الاقتصاد العالمي بالإضافة الى الوضع السياسي العام على مستوى العالم، خصوصا في دول الشرق الاوسط التي تشهد حاليا بثورات الربيع العربي، مشيراً الى ان كل تلك الظروف، سواء الاقتصادية أو السياسية جعلت المستهلكين العالميين

قال الرئيس التنفيذي في شركة عارف للطاقة القابضة طارق الوزان إن منظمة الدول المصدرة العربية للنفط «أوبك» تسعى دائما الى أن تكون صمام الأمان لأسعار النفط العالمية، لاسيما في ظل الانخفاضات الكبيرة التي شهدتها الأسواق العالمية خلال الأسابيع الماضية، مشيراً الى ان اجتماع المنظمة اليوم يعول عليه الكثيرون في الحفاظ على الأسعار وعدم انخفاضها الى ما دون المستويات الحالية.

وأوضح الوزان في تصريح صحافي أمس ان اجتماع أوبك ستكون مسؤلياته كبيرة تجاه استقرار الأسعار العالمية خلال الفترة المقبلة، لاسيما في ظل الانخفاضات التي شهدتها أسعار النفط الى ما دون الـ 100 دولار



طارق الوزان

رئيس - رويترز: يزداد تقارب العراق وإيران الخصمين التاريخيين بشأن سياسة أوبك، وهو ما يشكل ثقلاً مضاداً لدول الخليج العربية التي تقودها السعودية والتي تهيمن على المنظمة منذ وقت طويل. لكن العلاقات الودية قد تتوتر في وقت لاحق هذا العام حين يتخطى العراق إيران ليصبح ثاني أكبر منتج في أوبك بعد السعودية. ويفضل خطة توسع قوية لارتفاع إنتاج بغداد بالفعل إلى ثلاثة ملايين برميل يوميا، وهو مستوى لم يبلغه العراق منذ ما قبل غزوه للكويت عام 1990 ويقل بفاقر طفيف عن إيران التي هيبت إنتاجها إلى أدنى مستوياته في 20 عاما بسبب العقوبات الغربية.

دراسة: العالم لم يحقق شيئا مما اتفق عليه في «ريو» قبل 20 عاماً بل تفاقت مشكلاته

جنف - كونا: يجتمع رؤساء الحكومات والوفود في مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية للبحث في صيغة البيان الختامي المتوقع لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو 20) الذي ينعقد بعد عشرين عاماً من المؤتمر ذاته الذي كان وقتها يحمل عنوان (قمة الأرض).

ويصل المؤتمر قبل عشرين عاماً خطوطاً عرضية للتنمية المستدامة في العالم تحت الاطراف الفاعلة من حكومات ومؤسسات اقتصادية خاصة ومنظمات مجتمع مدني على التعاون لتحقيقها املا في وضع مستقبل مشرق للانسانية. الا ان خبراء التنمية والبيئة والاقتصاد يفصلون الآن النظر اولاً في حصيلتها ما تم التوصل اليه خلال العشرين عاماً الماضية لتقييم المسيرة ثم تانيا البحث عن نقاط الضعف ومواطن الخلل التي يمكن علاجها او بالاحرى التي يجب علاجها اذا تم الاعتراف بها والاتفاق على الحلول.

وأصدرت منظمة (تحالف الجنوب) السويسرية غير الحكومية دراسة تقييمية شاملة لنتائج (قمة الأرض) على مدى عشرين عاماً فلم تجد سوى ان المشكلات الدولية قد تزايدت فظهرت تداعيات التغيرات المناخية السلبية وعدم توفير المياه الصالحة للشرب وندرته وأزمة غذائية بسبب ارتفاع اسعار المواد الرئيسية وارتفاع نسبة الفقر والبطالة عالمياً.

وتؤكد الدراسة ان «البيئة أصبحت تعاني أكثر من ذي قبل وأصبحت العديد من المجتمعات تعاني من عدم استقرار بسبب تقلبات المشهد الاقتصادي وعدم

الالتزام بما تم الاتفاق عليه قبل عشرين عاماً ونسيان حقيقة ان التنمية والحفاظ على البيئة وجهان لعملة واحدة وان التوازن امر مطلوب لإنقاذ العالم ففضلت اهداف القمة طريقها الى جادة الصواب».

وعزت الدراسة تلك النتائج المؤلمة الى عدة اسباب وضع على رأسها «تأثير التيار الليبرالي الاقتصادي في السياسة الاقتصادية الدولية ما أفضى الى جيلين ضالعين في كل من

أكثر من ثلثي الألمان لا يرون لليونان مستقبلاً في منطقة اليورو

برلين - كونا: كشف استطلاع للرأي نشرت نتائجه أمس أن أكثر من ثلثي المواطنين الألمان يؤيدون خروج اليونان من منطقة اليورو.

وبهذه النتائج يكون مزاج سكان أكبر دولة أوروبية من ناحية عدد السكان بخصوص أزمة الديون التي يعاني منها البلد الأوروبي الجنوبي قد انقلب إثر فشل الأحزاب اليونانية على تشكيل حكومة وحدة وطنية توصل الإجراءات التقشفية اللازمة لخروج بلادها من أزمة اليورو.

وقال الاستطلاع الذي أجراه معهد الدراسات الاستطلاعية (يوغوف) إن 69% من سكان ألمانيا (82 مليون نسمة) يؤيدون مغادرة اليونان المنطقة الاقتصادية، فيما يعارض 17% قراراً يتم بموجبه خروج اليونان أو إقصاؤها عن المنطقة الاقتصادية.

يذكر أن المواطنين اليونانيين يتوجهون في 17 الجاري للإدلاء بأصواتهم في انتخابات إعادة الأمر الذي يعتبر اختباراً لدى جاهزية البلاد وسكانه للبقاء في منطقة اليورو.

ولم تقتصر نظرة المواطنين السلبية للمواطنين الألمان على أزمة الديون في البلد الأوروبي الجنوبي بل تشمل أيضاً وفقاً للاستطلاع أرقاماً سلبية عن نظرتهم إلى مستقبل الاتحاد الأوروبي وعملته الموحدة (يورو).

بغداد سلسلة من عقود الخدمة مع شركات مثل بي.بي.اكسون وموبيل وإيني ورويال داتش شل.

ومنذ ذلك الحين ارتفع الإنتاج الذي أعاقته عقود من الحرب والعقوبات بواقع 600 ألف برميل يوميا إلى ثلاثة ملايين برميل يوميا، وتبلغ صادرات العراق في اسواق العالم حالياً ما بين 2,4 و2,5 مليون برميل يوميا وهو ما يفوق بكثير صادرات إيران التي تبلغ نحو 1,6 مليون برميل يوميا.

وبنهاية العام من المنتظر أن يتجاوز الإنتاج أيضا إنتاج إيران الذي تراجع هذا العام من 3,5 ملايين برميل يوميا إلى 3,1 ملايين وهو ما يهدد بالخضوع من دور طهران كقوة نفطية.

وأضاف فارزي الذي يدير الآن شركة لاستشارات الطاقة في المملكة المتحدة «للحجم أهمية في أوبك ونجم إيران» سيأفل ما لم تتخذ إجراءات لرفع مستوى إنتاج النفط.

ويتير التوسع النفطي العراقي الذي مارز في مهبه درجات متفاوتة من التشكيك والقلق من كبار المنتجين في أوبك.

ويقول جيولوجيون غربيون وعراقيون إن العراق لديه احتياطيات نفطية تكفي لدفعه إلى المستوى المستهدف للإنتاج (12 مليون برميل يوميا) لكن اختناقات البنية التحتية والبيروقراطية والإجراءات الحكومية الصعبة تجعل تحقيق هذا مستحيلاً في الموعد المحدد 2017.

ويقول البعض إن إنتاج العراق قد يبلغ ستة ملايين برميل يوميا بحلول نهاية العقد الحالي وهو ما يكفي لتخطي الجميع في أوبك بفاقر كبير عدا السعودية.

تقارب عراقي - إيراني في أوبك يشكل ثقلاً بمواجهة دول الخليج.. لكن إلى متى؟

ونظرا لأن خصوم رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي داخل البلاد يخشون قدرته على البقاء فإن تعليمات المالكي لوزير نفطه بشأن سياسة أوبك مدفوعة بالسياسة الداخلية العراقية. وفي ظل وقوف سورية حليفة إيران على شفا الحرب الأهلية والعقوبات الغربية المفروضة على البرنامج النووي الإيراني تريد إيران أن تنفّذ اضطرابات في العراق وتستخدم نفوذها لإحباط محاولات للإطاحة بالمالكي.

لذلك تقول مصادر نفطية عراقية إنه حين قام وزير النفط الإيراني رستم قاسمي بزيارة المالكي في بغداد الأسبوع الماضي أمر المالكي ووزارة النفط بتبني موقف موحد مع إيران بشأن مستويات إنتاج أوبك.

وهذا يعني دعماً قارصاً لإيران في اجتماع أوبك هذا الأسبوع في مطالبتها للسعودية بخفض إنتاجها لدعم الأسعار.

وتقول إيران التي هيبت إنتاجها بسبب العقوبات الغربية عن الإنتاج المرتفع من السعودية وحليفاتها الكويت والإمارات تسبب في انخفاض الأسعار.

وسيكون لطهران دور قيادي بين المبالين لأوبك بخفض الإنتاج إلى سقف 30 مليون برميل يوميا الذي تم الاتفاق عليه في ديسمبر وهو يقل كثيراً عن الإنتاج الفعلي الحالي البالغ 31,6 مليون الذي تساهم فيه السعودية بنحو عشرة ملايين برميل يوميا.

ويتفق العراق على أن هذا الإنتاج مرتفع أكثر من اللازم. وهناك مجال للبلدين لبهاء تحالف لمنافسة المنتجين الخليجيين العرب الذين اعتادوا منذ زمن فرض رأيهم في أوبك. واتحدت إيران والعراق مع آخرين في أوبك قبل عام حين فشل الأعضاء الخليجيون العرب في الحصول على أصوات داعمة لرفع الإنتاج.

وستدعم فنزويلا والجزائر وهما عادة من سفور الأسعار الدعوات الموجهة للسعودية لخفض الإنتاج خلال الاجتماع الذي عقده أوبك هذا الأسبوع.

لكن التعاون بين العراق وإيران له حدود. وقد ظهرت المنافسة بينهما بالفعل في السابق على منصب الأمين العام لأوبك إذ ان لكل من البلدين مرشحا بالإضافة إلى مرشح للسعودية ومرشح للكوادور.

لكن التهديد الأكبر هو إنتاج العراق المتزايد. ففي إبريل بلغت صادرات النفط العراقي أعلى مستوى شهري منذ غزو العراق للكويت عام 1990 مما ساعد على تعويض انخفاض الإمدادات من إيران بسبب العقوبات.

ويبدأ النمو النفطي العراقي فعليا في 2010 بعد أن وقعت

فينا - رويترز: يزداد تقارب العراق وإيران الخصمين التاريخيين بشأن سياسة أوبك، وهو ما يشكل ثقلاً مضاداً لدول الخليج العربية التي تقودها السعودية والتي تهيمن على المنظمة منذ وقت طويل.

وتتوتر في وقت لاحق هذا العام حين يتخطى العراق إيران ليصبح ثاني أكبر منتج في أوبك بعد السعودية. ويفضل خطة توسع قوية لارتفاع إنتاج بغداد بالفعل إلى ثلاثة ملايين برميل يوميا، وهو مستوى لم يبلغه العراق منذ ما قبل غزوه للكويت عام 1990 ويقل بفاقر طفيف عن إيران التي هيبت إنتاجها إلى أدنى مستوياته في 20 عاما بسبب العقوبات الغربية.

وللحجم أهمية في منظمة البلدان المصدرة للبتترول (أوبك) فكلما زاد حجم الإنتاج والاحتياطيات زاد النفوذ. وتتنازع بغداد وطهران بشأن حصص الإنتاج في أوبك خلال الثمانينيات بينما كانت تدور بينهما حرب دامت ثماني سنوات.

لكن العلاقات أصبحت دافئة منذ الإطاحة بالرئيس العراقي صدام حسين وأصبحت الجارات اللتان يقودهما الشيعة في تحالف قوي كصقور للأسعار في أوبك في معسكر واحد مع فنزويلا والجزائر.

وهذا يجعلهم في مواجهة الدول الخليجية المعتدلة بشأن الأسعار في أوبك وهي السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة.

وقال رعد القادري من شركة بي.إف.سي اترجي والاستشارية في واشنطن مضمناً عن إيران والعراق «إنها ظاهرة هذه الفترة... هناك تعاون بينهما في الشؤون النفطية منذ سنوات بالرغم من أنهما لم يتحالفا في أوبك».

وبسبب حاجتهما المشتركة لارتفاع سعر النفط فوق 110 دولارا للبرميل لتحقيق التعادل في الميزانية من المتوقع أن تطلب إيران والعراق السعودية التي ترضخ أعلى مستويات إنتاجها في عقود بخفض الإنتاج خلال الاجتماع الذي تعقده المنظمة في فيينا اليوم الخميس.

ونزل سعر النفط 30 دولارا منذ مارس إلى أقل من 100 دولار مع تراكم المخزونات وترنح الاقتصاد.

وهذا أقل من نطاق الـ 100-120 دولارا الذي يقول وزير النفط العراقي الرئيس الحالي لأوبك عبد الكريم لعبي إنه معتول.

وقال القادري «من ناحية السياسة هذا منطقي للغاية. كل شيء يفعله العراق مدفوع بأسئلة الداخلية ويحتاج لدعم إقليمي. ولو طلبت طهران مساعدة من بغداد فستقبلها».

الأزمة المالية في أميركا تقضي على 20 سنة من الثروة

واشنطن - يو.بي.أي: أظهرت أرقام رسمية صادرة من الولايات المتحدة أن الأزمة المالية قضت خلال 3 سنوات على عقدين من الثروة الأميركية حيث انخفضت صافي أصول الأسرة الأميركية النموذجية بنسبة 40% بين 2007 و2010.

وأعلن الاحتياطي الفيدرالي في مسح صدره كل 3 سنوات حول الوضع المالي للمستهلكين أن صافي الأصول للعائلة المتوسطة الدخل تراجع من 126400 دولار عام 2007 إلى 77300 دولار في العام 2010. ويعتبر هذا المسح أحد أوسع وأعرق مصادر المعلومات عن الصحة المالية للعائلات الأميركية.

من جهة أخرى، تشهد الولايات المتحدة زيادة